

العدالة الجبائية رهان مصيري في متناول تونس

المؤلف

أمين بوزيان



البوصلة

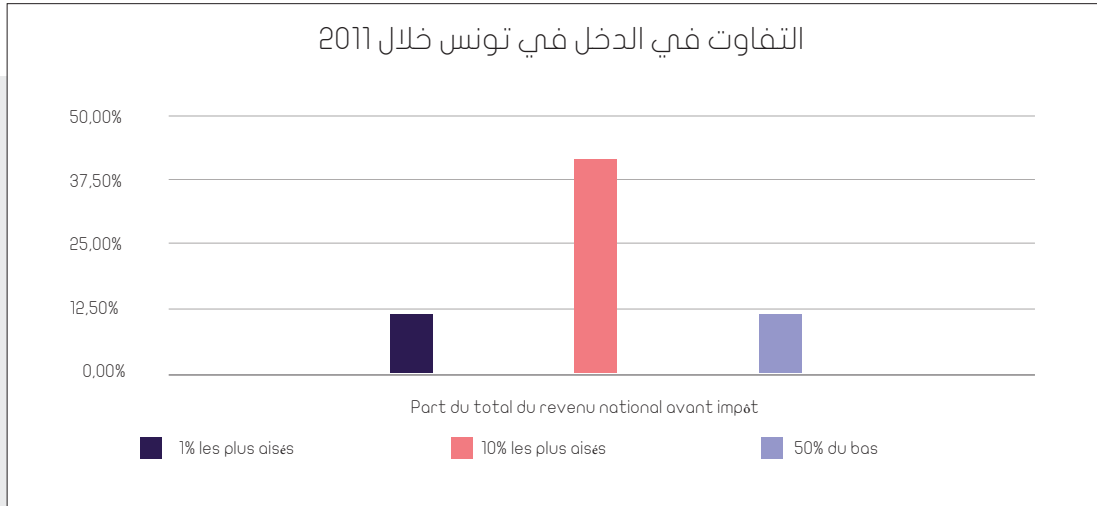
تقديم

تعتبر الصعوبات التي تواجه الحكومة في تمويل الميزانية من أعراض أزمة مالية غير مسبوقة في تاريخ البلاد الحديث؛ فبفعل الصدمتين الخارجيتين المتواليتين التي تعرضت لهما تونس، وهما الأزمة الصحية والحرب في أوكرانيا، تفاقمت الأزمة الهيكلية القائمة، وترتبط جذور هذه الأزمة العميقة ارتباطًا وثيقًا بمنوال التنمية الذي كرسه برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تبنته الدولة في عام 1986 وأصرت على مواصلة اعتماده على الرغم من فشله، لا سيما في ضوء المسار الثوري الذي عرفته البلاد خلال الفترة الممتدة من العام 2010 إلى العام 2011. تستوجب الأزمة المالية الحالية، أكثر من أي وقت مضى، تعبئة موارد الدولة الذاتية لمواجهة اكراهات الميزانية، ولا سيما في ظل المستوى الذي بلغه العجز المالي والمديونية الخارجية، علاوة على التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في تدهور القدرة الشرائية في ظل التضخم الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وتداعي الخدمات العمومية بفعل النقص الخانق فيما يتعلّق بالاستثمار العمومي، وتفاقم الفقر الفوارق الاجتماعية.

في هذا الإطار، تعتبر الجباية رافعة أساسية تستوجب أحداث نقلة نوعية في السياسات الجبائية الموروثة عن برنامج الإصلاح الهيكلي والتي أدت إلى تفكيك الرسوم الجمركية، ونزع الطابع التصاعدي عن الضريبة على الدخل، وتقليص معدلات الضرائب على المدافيل المرتفعة وأرباح الشركات بشكل كبير، وتهميش الضرائب على رأس المال، ومضاعفة الهدايا الجبائية. وسيرا على نفس النهج، وبالأخص إثر تكريس الأداء على القيمة المضافة لتصبح الضرائب الرجعية على الاستهلاك محور من محاور سياسة جبائية غاية في الاجحاف دون أن تحقق النتائج الاقتصادية المرجوة. خلاصة القول، لم يعد لتونس الامكانيات لمواصلة تفضيل أصحاب الامتيازات. إن ضرورة إعادة تكريس العدالة الجبائية في قلب هذه السياسات أصبح الآن مسألة حياة أو موت، ولا تفتقر الدولة إلى الآليات الضرورية لتطبيق هذه السياسات إذا ما قرّر المسؤولون السياسيون التفكير في بدائل تخدم المصلحة العامة في إطار التوجهات الكبرى للسياسات الجبائية.

العودة إلى الضريبة التصاعدية على الدخل

تركز سياسة الضريبة على الدخل الحالية معظم الجبائي على الطبقات الوسطى في مقابل تمتيع الطبقات ذات الدخل المرتفع بنسب جبائية منخفضة مقارنة بدخلها. جاء هذا الاختيار نتيجة لبرنامج الإصلاح الهيكلي الذي فكك مبدأ التصاعدية في تطبيق الضريبة على الدخل¹، مما أدى إلى التخلي الطوعي عن موارد جبائية كبيرة متأتية من الفئات ذات الدخل المرتفع وبالتالي تعطيل وسيلة من الوسائل الفعالة لإعادة توزيع الثروة وتقليل الفوارق. يوضح الرسم البياني أدناه مدى الفوارق في الدخل في تونس خلال العام الماضي.



المصدر: قاعدة بيانات الامساواة العالمية، الرابط <https://wid.world/fr/country/tunisie/>

يوضح الرسم البياني أن فئة الـ 1% الأكثر ثراءً تستأثر بنسبة 10.9% من الدخل الوطني، فيما تملك فئة الـ 10% الأكثر ثراءً من السكان نصيباً (41.4%) أكبر بثلاث مرات من نصيب الأسر ذات الدخل الأدنى (16.6%). يبين هذا التوزيع غير المتكافئ بوضوح شديد المسار الجبائي الذي يجب اعتماده من أجل تحقيق هدف مزدوج: تعبئة الموارد الجبائية والحد من هذه الفوارق الصارخة.

1. بوزيان (أ). "لعدالة الجبائية، نموذج مثالي داست عليه سياسات المديونية"، البوصلة / مؤسسة فريدريش إيبيرت، نوفمبر 2021، الرابط

<http://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/18724.pdf>

1. إعادة تكريس مبدأ التصاعدية في الضريبة على الدخل

لقد أضحى اذن من الضروري إعادة تكريس تصاعدية حقيقية في تحديد الضريبة على الدخل من خلال احداث عدد كبير من الشرائح ومعدلات ضريبة تصاعدية ومعدل هامشي أعلى كبير، وذلك لتقييم القدرات الجبائية تقييما فعالا ومن ثم توزيع الجهد الجبائي على كافة فئات المجتمع. لذلك يجب العودة إلى السياسة التي ألفها برنامج الإصلاح الهيكلي واعتماد الجدول الجبائي التالي:

الجدول الحالي				الجدول البديل			
شرائح الضرائب بالدinar		المعدلات الهامشية	المعدلات الفعلية عند الحد الأعلى	شرائح الضرائب بالدinar		المعدلات الهامشية	المعدلات الفعلية عند الحد الأعلى
0	5 000	0%	0%	0	5 501	0%	0%
5 000	20 000	26%	19%	5 501	7 945	5%	1,54%
20 000	30 000	28%	22,33%	7 945	9 168	10%	2,67%
30 000	50 000	32%	26,20%	9 168	12 224	15%	5,75%
ما فوق 50 000		35%		12 224	15 280	20%	8,60%
				15 280	18 336	25%	11,33%
				18 336	21 392	30%	14%
				21 392	24 448	36%	16,75%
				24 448	30 559	42%	21,80%
				30 559	36 671	48%	26,17%
				36 671	48 895	54%	33,13%
				48 895	61 119	56%	37,70%
				61 119	85 566	58%	43,50%
				85 566	152 797	60%	50,76%
				152 797	244 475	62%	54,98%
				244 475	366 713	64%	57,98%
				366 713	488 922	66%	59,99%
				ما فوق 488 922		68%	

نجد في هذا الجدول نفس معدلات ضريبة الدخل التي كانت مطبقة في تونس حتى نهاية الثمانينيات، مع تعديل نفس الشرائح الجبائية للأخذ بعين الاعتبار التغييرات في الحد الأدنى للأجور والتضخم. قد يؤدي ذلك على وجه الخصوص إلى إلغاء الشريحة العليا من المقياس الحالي التي تجاوزها الزمن نظرًا للتطور غير العادي للدخل المرتفع والذي يطبق بشكل مجحف نفس المعدل على دافعي الضرائب ذوي دخل شهري صافي قدره 4000 دينار ودافعي ضرائب آخرون يجنون عشرات الآلاف. وبشكل أعم، ستمكن العودة إلى سياسة مماثلة من تخفيف العبء الجبائي على الطبقات الوسطى، ولا سيما الطبقات المتوسطة الدنيا، في حين ستدفع ذوي الدخل المرتفع إلى المساهمة بنسب أكبر بكثير، مما يجعل من الممكن تعبئة موارد جبائية كبيرة من خلال تطبيق مبدأ التصاعديّة تصحيحًا للفوارق المارخة التي تميز الدخل في تونس.

2. مواءمة الضرائب على دخل رأس المال مع دخل العمل

على الرغم من الرفع في معدل الضريبة على دخل رأس المال أكثر من مرة خلال العقد الماضي، لازال هذا الدخل يستفيد من نظام جبائي تفضيلي مقارنة بدخل العمل. لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يكتسي الاقتطاع من المصدر بموجب الضريبة على دخل رأس المال صبغة إبرائية لأن ذلك يمكّن هذه الفئة من الدخل من التملص من الطابع التصاعدي للضريبة على الدخل، خاصة وأن الأمر يتعلق عمومًا بالأسر الميسورة، كما لا ينبغي أن يؤدي ذلك إلى أي خصم ضريبي. إن إجراء إصلاح يهدف إلى مواءمة الضرائب على دخل رأس المال مع ضريبة العمل:

سيمكن من تعبئة موارد ذاتية إضافية للدولة مع تعزيز التصاعديّة الضريبية.

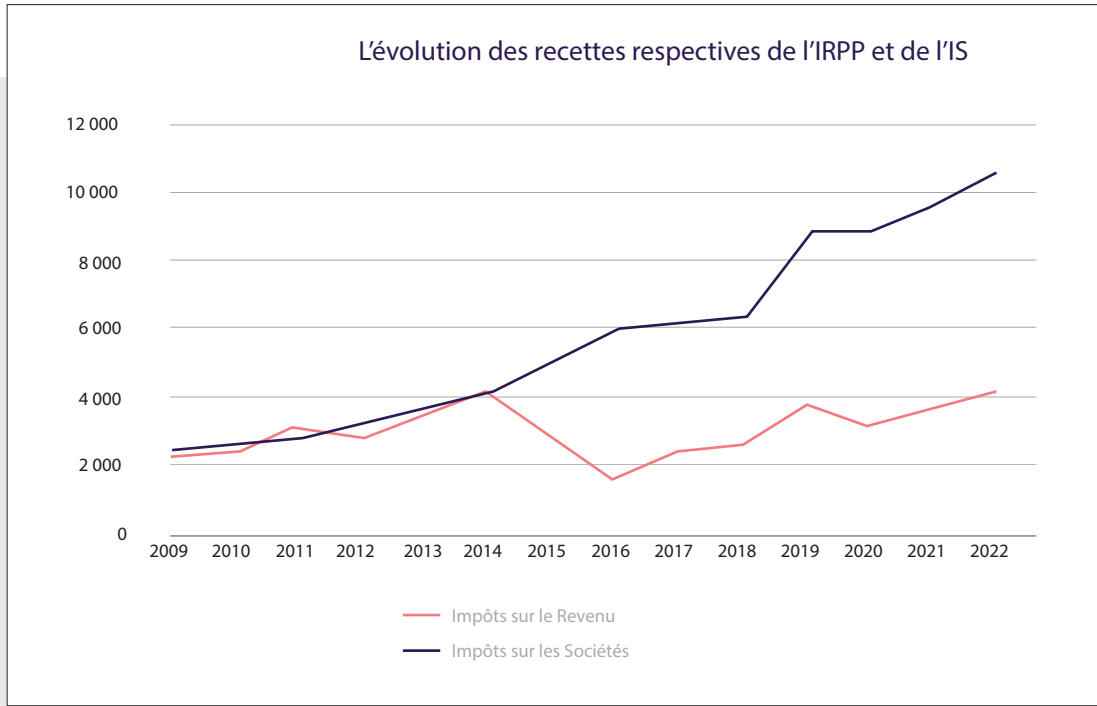
سيؤدي إلى تبسيط التشريعات الضريبية.

سيمكن من دعم الاستثمار من خلال المحافظة على الامتيازات الجبائية فقط لصالح رأس المال المعاد استثماره في الشركة.



إعادة احياء مساهمة الشركات في المجهود الجبائي

وفق قانون المالية لعام 2022 لا تتجاوز مداخيل الضرائب على الشركات مبلغ 4.1 مليار دينار، أي 11.7% فقط من إجمالي المداخيل الجبائية وثلاث مرات أقل من الضريبة على الدخل. يوضح الرسم البياني أدناه تطور الضريبة على الشركات ومداخيل الضريبة على الدخل على مدى السنوات الـ 13 الماضية.



اعداد: اليوسطة
المصدر: وزارة المالية

حتى عام 2014، كان العائد من الضريبة على الشركات معادلاً تماقاً للضريبة على الدخل قبل أن تتعقّق الفجوة بين مساهمة الشركات والأشخاص في هذه الضرائب، لا سيما مع بدء تطبيق تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 30 إلى 25%. ومنذ انطلاق برنامج الإصلاح الهيكلي، انجرت تونس إلى سباق محموم نحو المنافسة الجبائية²، فخفضت المعدل الأساسي للضريبة على الشركات في أربع مناسبات، متنازلة بذلك عن 29 نقطة مقارنة بالمعدل الذي كان سائداً قبل برنامج الإصلاح الهيكلي (بما في ذلك 10 نقاط بموجب قانون المالية للعام 2021 وحده)، باتباع منطق اقتصادي يركز فقط على القدرة التنافسية الضريبية. لم يكن لهذه التخفيضات الجبائية التأثير المتوقع على المستوى الاقتصادي، حيث استمرت البطالة في الارتفاع، ونحت عائدات الضرائب على الشركات منحدارياً حاداً، مما أضعف قدرة البلاد على الاعتماد على مواردها الذاتية.

3. إعادة المعدل الأساسي للضريبة على الشركات إلى 25%

يجب إذن إعادة المعدل، الذي يبلغ حالياً 15%، إلى مستواه قبل قانون المالية 2021، أي 25%. وبهذه الزيادة تتم العودة إلى مستوى مقبول من مساهمة الشركات في المجهود الوطني وتتم تعبئة موارد جبائية إضافية تعتبر حيوية للغاية للبلاد، كما سيصبح من الممكن استعادة توازن أفضل بين الضرائب المفروضة على الشركات والضرائب المفروضة على الأسر

2. الشرح نفسه، الصفحتان 13 و14

طالما أن العبء الجبائي يقع بشكل أساسي على عاتق الأسر. هذا لا يعني أن جميع الشركات تواجه نفس الواقع الاقتصادي وبالتالي لا يجب معاملتها على قدم المساواة من وجهة نظر جبائية.

4. تمتيع المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات المتوسطة والصغيرة بنسبة ضريبية قدرها 15% بعنوان الضريبة على الشركات

يهدف هذا الإجراء إلى استعادة بعض من الطابع التصاعدي للضريبة على الشركات من خلال إخضاع المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى معدل محدد قدره 15%. كان هذا المعدل 20% في المجلة الجبائية قبل "الإصلاح" الذي أطلقته حكومة المشيشي من خلال قانون المالية لعام 2021. ويجب تطبيق معدل 15% المقترح على نفس الأساس الذي كان سائداً في عام 2020، أي باستهداف المؤسسات التي لا يتجاوز رقم معاملاتها:

مليون دينار بالنسبة لأنشطة التحويل وأنشطة البيع والشراء.

ألف دينار بالنسبة لأنشطة الخدمية والمهن غير التجارية 500.

5. فرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية المسجلة خلال جائحة كوفيد 19 بعنوان الضريبة على الشركات

يتعلق الأمر بفرض مساهمة استثنائية بنسبة 10% في إطار الضريبة على الشركات لمدة سنتين قابلة للتجديد، تستهدف قطاعات النشاط التي حققت أرباحاً استثنائية خلال الأزمة الصحية، بما في ذلك العيادات والمخابر الخاصة، وتجارة المعدات الطبية والأدوية بالجملة، والمساحات التجارية الكبرى، والقطاع البنكي، وما إلى ذلك. قد تكون هذه المساهمة الاستثنائية محدودة بنسبة 7.5% إذا كان القطاع المعني يقع ضمن معدل 35% الخاضع للضريبة على الشركات. بما أن هذه القطاعات قد راکمت ثروات كبيرة خلال الأزمة الصحية، فمن الطبيعي أن تشارك في الجهد الوطني لمجابهتها.

6. ترشيد الامتيازات الجبائية

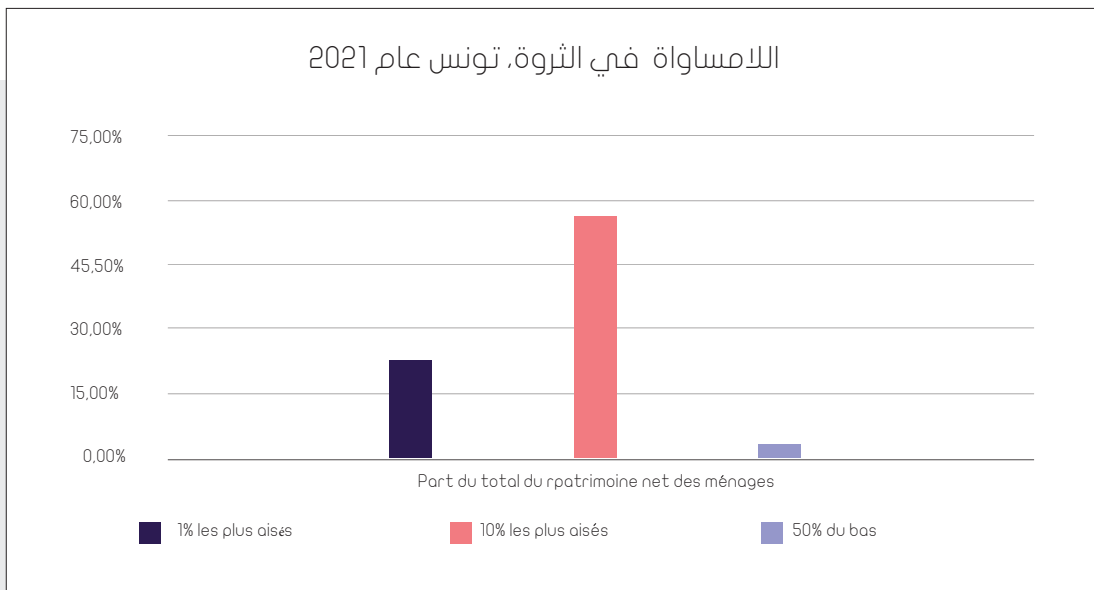
تكبد الامتيازات الجبائية الدولة خسارة كبيرة على مستوى المالية العمومية. ومن إجمالي 349 إنفاق جبائي مسجل، لم تقم وزارة المالية بتقييم سوى تكلفة 243 إنفاق. ويمثل هذا عجزاً يعادل 4.2 مليار دينار، أي نصف العجز في الميزانية الذي نص عليه قانون المالية لسنة 2022. هذه الامتيازات تعود بالفائدة على المؤسسات الكبرى أكثر من غيرها دون أن تحقق المردودية الاقتصادية المتوقعة³. هناك إذن هامش مالي كبير للغاية متاح من خلال إلغاء كافة النفقات الجبائية غير الفعالة. وهذا من شأنه أيضاً أن يساعد على تبسيط التشريعات الجبائية تبسيطا كبيرا، حيث أن هذه التراتيب تشكل مئات الاستثناءات من المعايير الجبائية الأساسية المبعثرة في مختلف مستويات الإطار التشريعي والتنظيمي.

3. مشماش (إس)، "الحوافز الضريبية عبء على المالية العامة"، البوطة، الرابط <https://budget.marsad.tn/media/uploads/2020/09/08/tox-incentives.pdf>



إعادة صياغة الضريبة على الثروة

تعد الضريبة على الثروة وسيلة فعالة للغاية لإعادة توزيع الثروة وتعبئة الموارد الذاتية للمجتمع، لكن للأسف تم تهميشها بشدة في السياسة الجبائية التونسية. يظهر الرسم البياني أدناه فوارق مفرزة فيما يتعلّق بالثروة في تونس:



المصدر: قاعدة بيانات اللامساواة في العالم، الرابط <https://wid.world/fr/country/tunisie/>

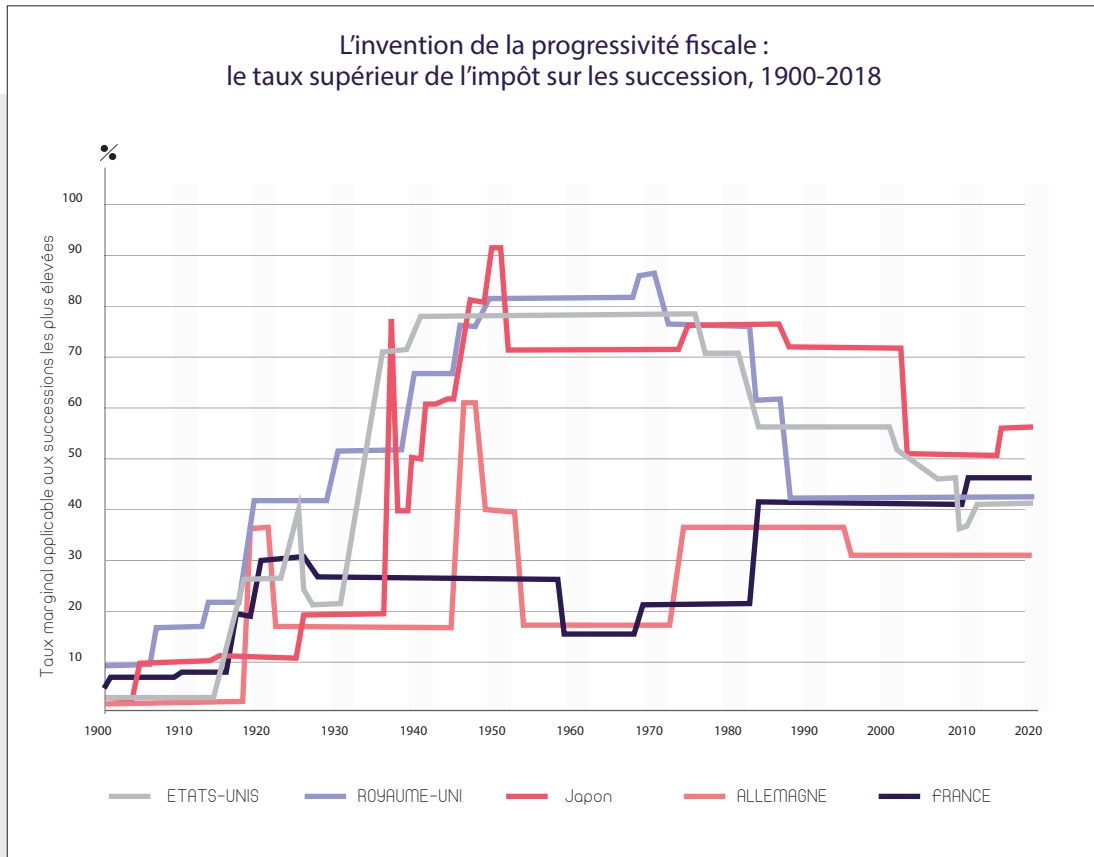
يظهر من الرسم البياني أن الـ 1% الأكثر ثراءً يحتكرون حوالي ربع إجمالي ثروة التونسيين، والـ 10% الأكثر ثراءً يحتكرون 58.2% بينما لا يملك الأقل ثراءً سوى 4.8% من إجمالي. تتطلب هذه الفوارق الصارخة إجابات جبائية عاجلة.

7. زيادة مداخيل الضريبة على الأملاك العقارية

من ميزات الضريبة على المباني المبنية والضريبة على المباني غير المبنية، على الأقل من الناحية القانونية، أنها تفرض الجباية على المالكين، على عكس بعض البلدان التي تطبق ضريبة سكن غير عادلة للغاية، من الواضح أن هذه الضرائب قابلة للتحسين في إطار العدالة الجبائية، وذلك بجعل المعدلات المطبقة أكثر تصاعدياً، مع الأخذ بعين الاعتبار كامل ثروة دافع الضرائب عند تطبيق المعدلات واعتماد التمييز الجبائي، على سبيل المثال، بين دافع الضرائب الذي يقترض لولوج الملكية ودافع الضرائب الذي لديه العديد من الممتلكات. ويجب أن يشمل أي تقييم الثروة المالية والثروة العقارية معا. بعد قول هذا، يبقى التحدي الرئيسي والأكثر إلحاحاً بالنسبة للسلطات التونسية هو في استخلاص هذه الضرائب لا أقل ولا أكثر، والذي يظل حالياً في مستويات جد منخفضة، المجال إذن مفتوح لتحقيق موارد جبائية كبيرة، ولأن الضرائب المعنية محليّة، ستضمن موارد لفائدة البلديات تمكنها من تحسين الخدمات الأقرب إلى المواطن وبالتالي تعزيز الالتزام الجبائي الطوعي.

8. الرفع من الضريبة على الميراث بالنسبة للثروات الكبيرة

تعتبر هذه الضريبة آلية من الآليات التقليدية والفعالة للحد من الفوارق الصارخة التي تمزق البلاد وتعبئة موارد جبائية كبيرة، لكن هذه الرافعة تظل للأسف مهمشة في تونس. يوضح الرسم البياني أدناه تطور أعلى معدل هامشي لضريبة الميراث في البلدان أدناه:



كان معدل الضريبة الهامشي المطبق على أعلى الميراث في المتوسط 12% في الولايات المتحدة من 1900 إلى 1932، و75% بين 1932 و1980، و50% بين 1980 و2018. خلال هذه الفترات نفسها، كان أعلى معدل 25%، و72% و46% في المملكة المتحدة: 9%، و64% و63% في اليابان: 8%، و23% و32% في ألمانيا؛ 15%، و22% و39% في فرنسا. وبلغ التدرج الضريبي ذروته في منتصف القرن، لا سيما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.⁴

أول قوة معارضة في NUPES، يهدف الاتحاد الشعبي الأيكولوجي والاجتماعي الجديد فرنسا، إلى وضع معدل ضرائب هامشي أعلى بنسبة 100% من خلال اقتراح "الزيادة في الضريبة على الميراث بالنسبة للثروات الكبيرة من خلال احتساب جميع الهبات والموروثات المستلمة طوال الحياة وإنشاء ميراث لا يتجاوز 12 مليون يورو كحد أقصى (أي 100 ضعف متوسط الثروة الصافية) وعن طريق إزالة الثغرات الضريبية التي تسمح للأثرياء بالإفلات من ضريبة الميراث.⁵

تعتبر ضرائب الميراث غير عادلة للغاية في تونس لأنها لا تأخذ في الاعتبار الثروة في تحديد معدلات الضرائب. وتتفاوت هذه الأخيرة حسب درجة القرابة لتصل إلى حد أقصى قدره 35%. لذلك أضحت من الضروري إدخال نهج تصاعدي يزيل هذا الاجتفاف ويمكن من تطبيق معدلات أعلى على الثروات الكبيرة.

9. إنشاء ضريبة على الثروات الكبرى

وأما الرافعة الثالثة التي يمكن استخدامها لتعبئة الموارد الذاتية والمساهمة في تصحيح الفوارق الصارخة على مستوى الثروة فتكمن في فرض ضريبة على الثروات الكبرى، ومن شأن هذا الاجراء ارسال إشارة قوية حول ضرورة التضامن والتآزر في ظل الأزمة التي تمر بها البلاد

تستهدف 10% الأكثر ثراء .

تشمل كافة عناصر الثروة : العقارية منها والمالية .

تطبق بطريقة تصاعدية تستهدف على وجه الخصوص الـ1% الأكثر ثراء وبنسبة أعلى.

4. بيكيتي (تي)، "رأس المال والأيدولوجيا"، منشورات سويل، سبتمبر 2019

5. البرنامج الحكومي المشترك للاتحاد الشعبي البيئي والاجتماعي الجديد، ماي 2022، الرابط

<https://nupes-2022.fr/le-programme/>

IV.

تصحيح الاجحاف في تطبيق الضريبة على الاستهلاك

تعتمد السياسة الجبائية بشكل كبير على الضرائب على الاستهلاك، لدرجة أن الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك تدر موارد تعادل 40% من الموارد الجبائية بموجب قانون المالية لعام 2022، وتأتي الضرائب بشكل أساسي من الضرائب غير المباشرة. ويعد هذا اتجاهًا طويل الأمد في السياسات العمومية التونسية في حين أن هذه الضرائب ذات طابع تنازلي وتشكل أكثر الأدوات الجبائية إجحافًا.⁶

11. تخفيض الضريبة على القيمة المضافة على السلع الأساسية

بالنظر إلى التدهور الحاد في القدرة الشرائية للأسر التونسية والاتجاه التضخمي العالمي الحالي، أصبح من الضروري أن تتدخل السلطات لإيجاد حلول عاجلة. ويعتبر تخفيض الضريبة على القيمة المضافة على السلع الأساسية أحد الرفعات المتاحة في هذا الإطار. إنه إجراء له طابع اجتماعي ولكنه سيدعم أيضًا الاستهلاك الشعبي، ويملأ دفاتر الطلبات ويساعد على إنعاش الاقتصاد الوطني المتوقف. وهذا من شأنه، في نهاية المطاف، تصحيح ولو بقدر قليل من اجحاف هذه الضريبة.

12. إعادة اعتماد نسبة 29% في استخلاص الضريبة على القيمة المضافة على السلع الفاخرة

يتمثل الإجراء التصحيحي الآخر لرفع اجحاف الضريبة على القيمة المضافة في العودة إلى معدل 29% المطبق على قائمة السلع "الفاخرة". كان هذا المعدل موجودًا في التشريع الجبائي التونسي قبل أن يتم إلغاؤه في عام 2007، ومن شأن هذا الإجراء استهداف استهلاك الأسر الغنية وجلب عوائد جبائية إضافية.

13. استخدام عائدات ضريبة الاستهلاك لتمويل الصحة العمومية

تتمثل روح القانون المتعلق بالضرائب على الاستهلاك في فرض ضرائب إضافية على المنتجات الضارة بالصحة العمومية، حيث تم اعتماد هذا النوع من الجباية بشكل كبير على الضرائب المفروضة على التبغ والمنتجات الكحولية والمحروقات. وعليه، فإن تخصيص مواردها للصحة العمومية سيكون متماشياً تمامًا مع القانون الأساسي للميزانية الذي يفتح إمكانية إنشاء صندوق خاص يوفر استثناء قانونيًا لمبدأ عدم التخصيص. وسيتمكن إنشاء هذا الصندوق من مضاعفة الميزانية المخصصة للصحة العمومية، حيث تدر الضريبة على الاستهلاك 3.9 مليار

6. بوزيان (أ)، "مشروع قانون المالية لعام 2019 في ضوء العدالة الجبائية"، البوصلة، ديسمبر 2018، الرابط

https://www.albawsala.com/uploads/documents/pif2019-equite_fiscale.pdf

دينار من موارد الدولة، في حين حددت الميزانية المخصصة للصحة بمبلغ قدره 3.25 مليار دينار، وهي ميزانية أقل بكثير من جميع المعايير الدولية، ولا سيما تلك التي حددتها منظمة الصحة العالمية أو إعلان أبوجا الذي يوصي بتخصيص 15% من ميزانية الدولة كحد أدنى للصحة. مثلها مثل جميع الخدمات العمومية، استمرت الصحة العمومية في التدهور في العقود الأخيرة، وإن إنشاء هذا الصندوق سيمكن من تلبية الاحتياجات الملحة لهذا القطاع وسيرسل إشارة قوية للغاية إلى التونسيين، مما قد يدفعهم إلى الانخراط في الالتزام الجبائي الطوعي.



البحث عن وسائل لمحاربة التحليل والتهرب الضريبي بشكل فعال

تشير جميع المؤشرات إلى عمليات غشّ وتهرب جبائيين واسعة النطاق في تونس تتسبب في خسائر تقدر بنحو 25 مليار دينار، أي 43.3 في المائة من ميزانية سنة 2022 و 2.7 مرّات حجم العجز في الميزانية. لذلك وجب على السلطات العمومية التدخل لإيجاد حل هيكلي لهذه الظاهرة، ويعد توجيه السياسات العمومية نحو تحقيق مبدأ العدالة الجبائية في حد ذاته تفاعلاً أساسياً مع هذه الظاهرة، لأنه يشكل شرطاً مسبقاً للالتزام الجبائي الطوعي من دافعي الضرائب. تنحو المقترحات المقدمة أعلاه هذا المنحى، ويجب أن تكون مصحوبة بقطع مع التقشف المالي، لا سيما فيما يتعلق بالخدمات العمومية الأكثر حيوية لدافعي الضرائب. ومن الضروري أيضاً أن تسعى السلطات العمومية جاهدة لتحقيق أفضل معايير الشفافية المالية. تونس بعيدة كل البعد عن ذلك بالنظر إلى الدرجة الضئيلة التي حصلت عليها والتي،⁷ International Budget Partnership 100/42 وفقاً للتقرير الأخير الصادر عن منظمة صنفتها في المرتبة 74 من أصل 120 بلد. يجب إذن على السلطات العمومية أن تجعل الضرائب رافعة سياسية وانتخابية حقيقية وأن تتخلى عن النهج التكنوقراطي والمحاسبي لإدارة المالية العمومية.

وبالنظر إلى الحاجة الحيوية لتعبئة موارد مالية إضافية، يجب اتخاذ تدابير عاجلة أملاً في استرداد جزء كبير من الموارد المفقودة بسبب الغشّ والتهرب الجبائيين على المدى القصير.

7. أوكسفام، "العدالة الضريبية في تونس، لقاخ ضد التقشف"، يونيو 2020، الرابط

8. الطرابلسي (ك)، "مسح الموازنة المفتوحة 2021"، شراكة الموازنة الدولية، ماي 2022، الرابط

<https://www.internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2021/open-budget-survey-tunisia-2021-fr.pdf>

14. الاستثمار بشكل مكثف في الموارد البشرية واللوجستية والتكنولوجية لإدارة الجباية

أجمعت كافة التقارير، الوطنية والدولية، بما في ذلك تقارير صندوق النقد الدولي، على ما يلي: بفعل النقص الصارخ في الموارد البشرية والمادية أضحت إدارة الجباية غير قادرة على استخلاص الضرائب بشكل صحيح ومكافحة التهرب الجبائي، حيث تشغل بالكاد 1632 موظفا مسؤولا عن عمليات المراجعة الجبائية، منهم 450 فقط تم تدريبهم على عمليات المراجعة الجبائية المعقدة، في حين أنّ الوسائل اللوجستية والتكنولوجية المتاحة لهم غير كافية للغاية⁹

بالنظر إلى الرهانات الحالية، المالية وغيرها، لا يجب التردّد في تعيين أكبر عدد ممكن من المراقبين الجبائيين وكذلك الاستثمار في تدريبهم تدريبا عالي المستوى يمكنهم من مواكبة ما يميز المخاتلات التي تقوم بها المجموعات الاقتصادية الكبرى بهدف تحقيق استفادة جبائية قصوى أو من أجل التهرب الجبائي من تعقيد وتطور سريع. وقد تشكل إعادة التوزيع داخل القطاع العام نقطة الدعم الأولى، لكنها تظل غير كافية لأنها تقلل إلى حد كبير من مساحة المناورة، كما ونوعاً، في إطار أي جهد جاد لاكتساب الوسائل الضرورية لمكافحة التحيل والتهرب الجبائي بشكل فعال.

15. تبني تشريعات صارمة تنظم أسعار التحويل

من الضروري اعتماد تشريعات صارمة تنظم أسعار التحويل نظراً لأنه أحد أكثر الآليات¹⁰ استخداماً على نطاق واسع في الترتيبات المالية والمناورات لتحقيق أقصى استفادة جبائية. في تونس، كشفت فضيحة أوراق بنما وفضيحة أوراق باندوراس¹¹ مؤخراً أن عدداً من التونسيين يشتهب في أنهم يؤوون أموالهم في ملاذات ضريبية من خلال التلاعب بأسعار التحويل. يتمثل التحدي الذي يواجه إدارة الجباية في ممارسة رقابة فعالة على هذه المعاملات لإحباط المناورات الاحتيالية. وفي هذا الإطار، يجب إلغاء الفصل 15 من قانون المالية لعام 2021، الذي أفرغ تقريباً تشريعات أسعار التحويل من محتواها، رغم أنها أحد شروط سحب تونس من قائمة الملاذات الضريبية من قبل المفوضية الأوروبية. لذلك أضحت من الضروري على الأقل العودة إلى التشريع الذي كان ساري المفعول قبل قانون المالية المذكور أعلاه وبالتالي توسيع نطاق تطبيق هذه الترتيبات لتشمل الشركات التي يبلغ حجم مبيعاتها 20 مليون دينار والتي هي ملزمة بتبليغ مصلحة الجباية عن جميع العمليات المتعلقة بكافة المعاملات وكافة الشركات المرتبطة. لقد حصر قانون المالية 2021 تطبيق هذا الإعلان على الشركات التي تحقق أرباحاً بعد خصم الضريبة قدرها 400 ألف دينار فقط والمعاملات التي يتجاوز مبلغها 100 ألف دينار فقط مع الشركات المؤسسة في الخارج.

9. مشماش (س). "مصلحة الجبائية التونسية، أداة معطلة"، البوصلة، ديسمبر 2020
<https://budget.marsad.tn/ar/blog/reports/2020/tax-administration>

10. هناك سؤال يطرح نفسه حول سعر المعاملات (خدمات أو سلع) التي تتم بين الشركات المرتبطة. قد تخضع هذه المعاملات للتضخيم في التسعير، أي فرض سعر أعلى بكثير من متوسط السوق. تستفيد الشركة المرتبطة التي تشتري السلع أو الخدمات المعنية من نظام ضريبي ملائم (داخل نفس البلد أو في الخارج (في ملاذات ضريبية على سبيل المثال). وبالتالي، فإن هذا يمكن للشركة البائعة، ومعها المجموعة الاقتصادية، من دفع ضرائب أقل

11. انكفاضة، مسح "أوراق باندوراس، من هي الشخصيات التونسية التسعة المعنية؟"، الرابط
<https://inkufada.com/fr/2021/10/28/personnalites-tunisiennespandora-papers/>

توصيات

- العودة الى الضريبة التصاعدية على الدخل
- ملاءمة الضرائب على دخل رأس المال مع دخل العمل
- إعادة المعدل الأساسي للضريبة على الشركات إلى 25%
- تخصيص المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدل خاص قدره 15 % بعنوان الضريبة على الشركات
- فرض ضرائب اضافية على المستفيدين من الأزمة بعنوان الضريبة على الشركات
- ترشيد الامتيازات الجبائية
- زيادة موارد الضريبة على الأملاك العقارية
- زيادة الضريبة على الميراث المسلطة على الثروات الكبرى
- تأسيس ضريبة على الثروات الكبيرة
- تخفيض ضريبة القيمة المضافة على المواد الاستهلاكية الأساسية
- العودة الى معدل 29% فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على السلع الفاخرة
- تخصيص موارد الضرائب على الاستهلاك لتمويل الصحة العمومية
- الاستثمار بشكل مكثف في الموارد البشرية واللوجستية والتكنولوجية لإدارة الجباية
- وضع تشريعات صارمة تنظم أسعار التحويل

المراجع

بوزيان (أ)، "لعدالة الجبائية، نموذج مثالي داست عليه سياسات المديونية"، البوصلة / مؤسسة فريدريش إيبيرت، نوفمبر 2021، الرابط

<http://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/18724.pdf>

بوزيان (أ)، "مشروع قانون المالية لعام 2019 في ضوء العدالة الجبائية"، البوصلة، ديسمبر 2018، الرابط

https://www.albawsala.com/uploads/documents/plf2019-equite_fiscale.pdf

مسح "أوراق باندوراس، من هي الشخصيات التونسية التسعة المعنية؟"، الرابط، Inkyfada،

<https://inkyfada.com/fr/2021/10/28/personnalites-tunisiennespandora-papers/>

مشماش (إس)، "الحوافز الضريبية عبء على المالية العامة"، البوصلة، الرابط

<https://budget.marsad.tn/media/uploads/2020/09/08/tax-incentives.pdf>

مشماش (س)، "مصلحة الجبائية التونسية، أداة معطلة"، البوصلة، ديسمبر 2020

<https://budget.marsad.tn/ar/blog/reports/2020/tax-aministration>

أوكسفام، "العدالة الضريبية في تونس، لقاح ضد التشفير"، يونيو 2020، الرابط

<https://urlz.fr/fAgF>

بيكيتي (تي)، "رأس المال والأيدولوجيا"، منشورات سويل، سبتمبر 2019

البرنامج الحكومي المشترك للاتحاد الشعبي البيئي والاجتماعي الجديد، ماي 2022، الرابط

<https://nupes-2022.fr/le-programme/>

الطرابلسي (ك)، "مسح الموازنة المفتوحة 2021"، شراكة الموازنة الدولية، ماي 2022، الرابط

<https://www.internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2021/open-budget-survey-tunisia-2021-fr.pdf>

المؤلف

أمين بوزيان، رئيس قسم السياسات المالية والميزانية بالبوصلة

عنوان البريد الإلكتروني: amine.bouzaiene@albawsala.com

الهاتف: 52543894 (+216)